# دور الإعلام في توجيه الاقتصاد وترشيد السلوكيات

**مما لا شك فيه أن الإعلام بأنواعه ومجالات أدائه بات أهم وأخطر وسيلة للاتصال بالجماهير على كافة المستويات وفي مختلف الاتجاهات، تبعاً لذلك تبرز أهمية الدور الذي يجب أن يضطلع به الإعلام بوسائله المرئية والمسموعة والمقروءة لدعم التوجهات الاقتصادية وبلورة مضمون الشراكة الاقتصادية الحقيقية الكفيلة بخلق أشكال اقتصادية جديدة تسهم في توسيع البنية التحتية للاقتصاد الوطني وصولاً إلى تحقيق الغايات التالية :-**

أحمد الديلمي

1- توسيع القاعدة الإنتاجية وإحداث التغيير المطلوب في التركيبة الاجتماعية بما يمكنها من مواكبة المستجدات والتغلب على الظواهر السلبية المتراكمة في الواقع على أساس سليم.

2- الارتقاء بأساليب التفكير للنأي بها عن الافتراضات الذهنية التي تولد التواكل والخمول.

من ذلك ندرك فاعلية الخطاب الإعلامي كلما سعى إلى إحداث التغيير المطلوب في ذهنية المواطن وهو أمر هام يرتبط بمدى قدرته على شد فئات المجتمع إلى المكونات الأساسية للموارد الاقتصادية وتحديد طرق استغلالها والاستفادة منها بطرق عملية وعليه فإن الخطاب يجب أن يكون متوازناً للحديث عن المكنات الاقتصادية دون تجاهل الظواهر الاجتماعية السلبية التي رسمت معالم الخارطة الاقتصادية للإسهام الفاعل في تغيير السلوك ومستويات التفكير لخلق مقومات التفاعل الجاد بإعادة التنافس على تقديم الأفضل وبلورة التشكيل السلوكي للمواطن المتحرر من السلبية الحقيقية التي يجب استيعابها عند القيام بمهمة التوجيه وخلق الرأي العام الواعي والمتفاعل.

إن الخطاب في جوهره لابد أن يتسم بمنهجية خاصة على نحو يوفر الأجواء الملائمة للانتقال بذهنية المواطن إلى مرحلة التعاطي مع الواقع بإيجابية تامة تمكنه من الفرز والتمييز الدقيق للخطابات التي توجه إليه لمعرفة ما هو في صالحه والآخر الذي يتعمد استثارة عواطفه الوجدانية ويستفز مشاعره بعبارات رنانة وخطابات نارية ظاهرها الرحمة ومن قبلها العذاب.

أي أن العملية تتطلب مصداقية وشفافية وبعداً وطنياً لتحفيز روح المبادرات الذاتية والالتزام التلقائي تجاه القضايا المتعلقة بهموم المواطن والمتعلقة بخارطة واحتياجات المواطن الأساسية وتجسيد حرص الدولة واهتمامها بكل أبناء الشعب.

وهذه المهمة تتطلب الارتقاء النوعي بمكونات الاستيعاب وتحفيز قرون الاستشعار عن طريق إحياء القدرات الذاتية لجعل كل مواطن في مقام المسؤولية وقادر على التأثير والمبادرة المحمودة واستشعار الدور المعول عليه حيثما كان موضعه وهو ما يتطلب توثيق الصلة بين المواطن وبين البرامج والخطط التي تقوم بها الدولة وتتعلق بمقومات الحياة المعيشية وهو أمر هام يستدعي إعادة تشكيل الوعي وتعميق القيم الايجابية لإذكاء روح التفاعل والتكامل بين مكونات المجتمع بإتجاه الوفاء بالالتزامات التنموية التي تسهم في الارتقاء بحياة المواطن ورفع مستويات معيشته .

وذلك يعني تبني دعوة التجار في كل المستويات الى رفض كل أساليب الغش والاحتكار والتدليس والتلاعب بالموازين والمقاييس للتأكيد على أنها أساليب محرمة في الدين والاعراف والتقاليد وكل القيم الانسانية لما تنطوي عليه من الضرر على الجميع لأنها تفسد العلاقة بين أطراف السوق والاشارة الى أن هذه الاعمال المشبوهة وكل من يقدم عليها يؤذي نفسه قبل غيره لأنها تسلبه ثقة المستهلك وتسد أمامه فرص الكسب المشروع .

وفي ضوء ذلك يحرص الخطاب الاعلامي على توجيه المعنيين بالامر الى الالتزام بالمصادقية والدعوة الى ضرورة اصلاح شامل لأساليب التفكير والعمل وفق المضمون الايجابي للشراكة الوطنية الذي يجعل الميدان إطار التنافس والتسابق على تقديم الافضل والتركيز على الانجازات الكبيرة والنقلة النوعية التي تحققت في مجال الصناعات بأنماطها الثلاثة الكبية والمتوسطة والصغيرة والدور الذي يلعبه هذا النشاط دعم الهيكل الثابت للاقتصاد الوطني ونسبة إسهامه في الناتج المحلي والاجمالي ودوره في امتصاص العمالة من خلال توفير فرص العمل في إطار التعاون والشراكة القائمة بين القطاعين الحكومي والخاص لاستكمال بناء القاعدة الاساسية وهياكل البنية التحتية للصناعات الوطنية .

كما يحرص هذا الخطاب على الاشادة بالتوجه الجديد للقطاع الخاص المحلي والعربي مع التنويه بالنقلة النوعية التي تؤكد الالتزام بالمنهج الاقتصادي الحر والاشارة الى أبرز نتائجه ممثلة في :

1- تمكين القطاع الخاص من اقتحام ميدان الصناعات الاستراتيجية والاشادة بالمبادرات التي تمت حتى الآن ممثلة في مصانع الاسمنت التي ستؤدي الى إرتفاع الطاقة الانتاجية الكلية من مادة الاسمنت الى (7000) طن بنهاية عام 2008م فتحقق الكفاية وتوفير فائض التصدير .

2- الدعوة الى دعم الصناعات الوطنية من خلال التعريف بها والارتقاء بوعي المواطن للتعاطف معها ورفع شعار صنع في اليمن .

3- الدعوة الى التوسع في إقامة الصناعات النافعة بالذات التي تعتمد مدخلات إنتاجها على خامات محلية وتشجيع التوسع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

4- الدعوة الى رفع كفاءة الصناعات القائمة بإضافة آلات جديدة تحسن المستوى وتضبط الجودة بكل ما تطلبه العملية من دواعي التفاعل المتحضر مع اساليب التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على أحدث مبتكرات العصر التي تنقل الانتاج الى نفس الحالة من التطور والتجديد وصولاً الى تأكيد الحضور والتفاعل والمنافسة في الاسواق المحلية والخارجية والدعوة الى توطين التكنولوجيا المتطورة والارتقاء بالخبرات في مجال الصناعة التسويقية والترويج .

5- إعطاء أهمية خاصة للحديث عن المناطق الصناعية ودورها الكبير في تسهيل قيام المشروعات والترويج للفرص التي تمنحا للمستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء مع القيام بتغطيات شاملة لكل منطقة على حدة والحديث عن مكوناتها وموقعها الجغرافي ونوع الصناعات التي يمكن أن تقام فيها بحسب الاحتياجات وتوفير المواد الكبيرة بتوفير مدخلات الانتاج الاساسية .

6- الدعوة الى ترشيد السلوك الاستهلاكي العام عبر التوعية بأهمية الاعتدال وعدم الاسراف والتبذير باعتبارها من العادات السيئة التي حرمها الدين الحنيف .

7- التنبيه الى خطورة بعض الظواهر ودورها في اضطراب الهيكل الاقتصادي مثل عادة التخزين العشوائي للحبوب بكميات كبيرة يعرضها للتلف ويفقدها القيمة الغذائية عند الاستخدام .

8- الحديث عن مزايا الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري ودوره في حفظ التوازن وانعكاسه على الجوانب الاقتصادية المختلفة .

9- تكثيف التغطيات الاعلامية لكافة الانشطة الاقتصادية التي تتصل بتحسين الاداء وآليات العمل الميدانية الهادفة الى ضمان استقرار السوق وإنسياب السلع إليه بسهولة ودعم القرارات المتخذة التي تتعلق بضرورة اشهار الاسعار على السلع وذكر مكونات كل سلعة مما يؤدي الى عدم التلاعب بالاسعار والتأكد من سلامة كل سلعة من حيث :

- الجودة .
- والمواصفات.
- مدة الصلاحية .

وذلك عبر تحفيز المواطن للقيام بدوره في المفاضلة ومقاطعة المواد مجهولة الهوية والتي لا تحمل تاريخ الصلاحية والمهربة والتعرف بالانجازات الكبيرة التي تحققت في مجال التشريعات وسن القوانين باعتبارها منظومة متكاملة تلعب دوراً مهماً في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنظيم أنشطتها المختلفة والتركيز على الفاعلية والتأثير لهذه المنظومة في ضبط الاداء .

وحركة العمل الاقتصادي باتجاهاته المختلفة والتأكيد على أن الدولة قد وضعت في الصدارة آليات حفظ الحقوق المشروعة وبناء العلاقة المتكافئة بين أطراف السوق.

تنوير الرأي العام بمزايا التحولات الاقتصادية التي فرضتها المستجدات وحتمت التكييف مع الاتجاهات الجديدة في المحيطين الإقليمي والدولي بهدف تبديد المخاوف التي علقت بأذهان البعض عن النظام الاقتصادي الجديد وهي عملية مهمة تتطلب الحديث عن الإطار الجامع للنشاط متعدد الأطراف بكل أبعاده وآفاق عمله للإشارة إلى أنه منظومة شاملة تعتمد على آليات كلية لا تقبل التجزئة أو الانتقاء العشوائي للاهتمام بجانب وإهمال آخر.

### النظام العالمي والدولة

يستهدف النظام الاقتصادي العالمي الجديد إعادة هيكلة البنية الأساسية واعتماد سياسة اقتصادية حرة ونظام مالي منفتح محوره حرية التجارة ونظام آلية السوق وصولاً إلى خلق مناخات جديدة للعمل وتقديم البدائل الحيوية لربط النشاط بأفق تنافسي يقوم على المساواة والتكافؤ وتهيئة الفرصة للتوافق الايجابي بين جميع الأطراف.

من المهم جداً استيعاب العلاقة بين النظام الاقتصادي العالمي ودور الدولة لأنه مصدر الإشاعة واللغط مع أنه واضح فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ألغى الدور التقليدي للدولة لكنه راعي الخصوصيات وأعطى الدولة الحق في سن القوانين التي تمكنها من التدخل عند الدور الرئيسي المهم الأكثر فاعلية الممثل في:-

1- رعاية أوضاع السوق وتنظيم العلاقة بين جميع الأطراف.

2- ضمان الحرية وإرساء تقاليد للمنافسة عبر تعدد المصادر والأنواع لكل سلعة لمنع الاحتكار والاستغلال والجشع.

3- تقدير احتياجات السوق وفتح الأبواب أمام الاستيراد لبلورة فكرة زيادة العرض مقابل الطلب.

4- الارتقاء بسلوكيات المهنة إلى مستويات التفاعل،والتنافس على تقديم الأفضل من حيث المواصفات وسلامة الجودة والمزايا السعرية وحرص المنتج والتاجر على كسب ثقة المستهلك.

5- تكاتف الجهدين الشعبي والرسمي بمعنى الشراكة للعمل وفق اتجاهات وبرامج متناسقة تتسم بالحيوية وتساعد الدولة على ضبط حركة السوق ومعالجة الاختلالات التي تطرأ بطرق معقولة أي أن الفكرة تحفز العمل الجماعي وتلزم كل طرف القيام بمسؤولياته والتعاطي مع كافة المتغيرات بجدية ومسؤولية للإسهام في تكريس عوامل الاستقرار وهي اتجاهات ايجابية لا تتعارض مطلقاً مع الخصوصيات اليمنية أو أحكام الشريعة الإسلامية.

وذلك يعني نفي جميع الشائعات التي تمحورت في هذا الجانب لأن بناء الهوية وتحديد اتجاهات الاقتصاد الوطني من الأفعال الذاتية التي تمكن كل بلد من مراعاة خصوصياته وما تفرضه من الالتزامات وهذه هي الحقيقة التي يجب أن يوضحها الخطاب لنفي الإرهاصات والشائعات وسوء الفهم وإثارة المخاوف يبقى القول إن ما تقدم هو مجرد خطوط عامة نأمل أن توسع من قبل المهتمين لتحديد آفاق التعاطي على أساس سليم.

## رؤى

# التسليم بدور تغيرات سعر الصرف .. في إعادة التوازن

داليا عدنان الصادق

يرى البعض وجوب الأخذ بمبدأ حرية تغيرات سعر الصرف أي الاستمرار في سياسة " التعويم" الحالية وتعميمها وذلك لأن تغيرات سعر الصرف تحرك العوامل المؤدية الى توازن ميزان المدفوعات فإذا حدث عجز في ميزان المدفوعات بسبب زيادة إلتزامات الدولة قبل العالم الخارجي عن حقوقها خلال السنة أما العجز في الميزان التجاري أو لزيادة في تصدير رؤوس الأموال وفي التحويلات الى العالم الخارجي .. فإن زيادة عرض العملة الوطنية في السوق للحصول على العملات الاجنبية يؤدي الى إنخفاض سعر العملة الوطنية ويترتب على هذا الانخفاض أن تصبح السلع الوطنية للدولة التي انخفضت قيمة عملتها أرخص بالنسبة لأصحاب العملات التي أرتفعت فيقبلوا على الشراء من هذه الدولة وفي نفس الوقت تصبح أسعار السلع الأجنبية المنتجة في الدول ذات العملات المرتفعة أكثر إرتفاعاً بالنسبة للمقيمين في الدولة التي انخفضت قيمة عملتها مما يقلل من شرائهم من الخارج ويترتب على زيادة التصدير وقلة الاستيراد عودة التوازن في ميزان مدفوعات الدولة .

وترى الأغلبية من رجال السياسة النقدية أن نظام الصرف المتغير يعتبر عاملاً من عوامل الإضطراب في التجارة وفي العلاقات العامة الاقتصادية الدولية ويرون أيضاً أن نظام سعر الصرف الثابت الذي أخذت به التجارة الدولية من التوسع على نحو لم يعرفه العالم من قبل ولكنهم يسلمون من ناحية أخرى بوجوب إدخال قدر من المرونة على نظام سعر الصرف الثابت حتى يكون لتغيرات سعر الصرف أثرها في تحريك عوامل التوازن في موازين المدفوعات دون أن تصل هذه المرونة الى درجة بعضهم أن تحقيق الثبات والمرونة الى درجة التضحية بمبدأ ثبات سعر الصرف والوقوع في مثالب نظام الصرف المتغير .

ويرى بعضهم أن تحقيق الثبات والمرونة في نفس الوقت يمكن أن يتيسر إذا ما وسعت حدود التقلبات اليومية المسموح بها في أسعار الصرف .

## اليمن وإمكانية قيام السوق المالية

# تحضير الاستثمار وتعزيز الادخار وتوسيع النظام المالي من أهم فوائد السوق المالية على الاقتصاد الوطني

## معيار الشفافية المالية والإدارية مطلب أساسي لقيام السوق .. وتطور التشريعات اليمنية وانسجامها حافز كبير لإنشائها

**تلعب الأسواق المالية دوراً بالغ الأهمية في عملية جذب وتنمية المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار ويسمح وجود سوق نظامي للأوراق المالية ( البورصة ) بزيادة القدرة على حشد المدخرات التي تحتاجها الاستثمارات وتوسيع الملكية في المجتمع ، فتتزايد أهمية هذه السوق في الوقت الحاضر في ضوء التطورات الهائلة في ميادين الاتصالات والمعلومات مما أدت إلى زيادة التكامل والاندماج بين السوق كما هو معروف تأريخياً بأنه المكان الذي يلتقي فيه طرفا العرض والطلب في وقت محدوديتهم فيه عملية تبادل احتياجات الطرفين من السلع والخدمات سواء بالمقايضة أو بيعاً وشراءَ، كما ارتبطت تسمية السوق المالية بمصطلح (البورصة) التي ظهرت في القرن السادس نسبة إلى أحد كبار التجار في مدينة ( بروج ) في بلجيكا وأسمه (فان دي بروج) الذي كان يملك قصراً في مدينة بروج يلتقي فيه كبار التجار لممارسة العديد من الصفقات التجارية ، وقد أجريت دراسة مشتركة بين المؤسسات العربية لضمان ، الاستثمار وسوق عمان المالي تناولت الدور التنموي لسوق الأوراق المالية (البورصة) وعرفتها بأنها السوق التي يتم فيها التعامل بالأوراق المالية بيعاً وشراءً بحيث تشكل إحدى القنوات الرئيسية التي ينساب المال فيها من الأفراد والمؤسسات والقطاعات التنموية بما يساعد على تنمية الادخار وتشجيع الاستثمار من أجل مصلحة الاقتصاد .**

عبد الله بخاش

معايير خاصة وأهمها معيار الشفافية على اعتبار أن موضوع تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية يتطلب شفافية واضحة بشأن نشاط الشركات ورأس مالها وحجم مبيعاتها وأرباحها السنوية وتقديراتها المستقبلية وهو ما يتعارض مع واقعنا حيث أن شركات الأشخاص ذات الطابع الأسري في ازدياد وأسهمها لا تتداول ، أما عن الشركات التي يمكن تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية فهي متعددة المجالات كالبنوك وشركات التأمين وشركات الإقراض العقاري وشركات الأدوية وشركات الأغذية وشركات التقنية الحديثة و غيرها، ويخلص الدكتور / البحر إلى القول بأن لفظ ما يسمى بالشفافية المالية والإدارية يتمحور في مجموعة من البيانات والمعلومات المالية ، التي تعكس الوضع المالي لشركة ما والتي تنوي الدخول في سوق الأوراق المالية ، ولا تقتصر مسألة الشفافية على تلك الشركات أو المؤسسات وإنما تنعكس أيضاً على شفافية الموازنة العامة للدولة وأوجه استخدامها ومصادر إيراداتها وغيرها من البيانات المرتبطة بها .

### اهتمام متأخر

وعن تأخر إنشاء سوق أوراق مالية في بلادنا يقول الدكتور / علي الحاوري في دراسة علمية له حول إنشاء سوق الأوراق المالية :

يبدوا أن اهتمامنا في إنشاء سوق الأوراق المالية في بلادنا قد جاء متأخراً نسبياً الأمر الذي فوت على اقتصاد بلادنا إمكانية الاستفادة من فرصة النمو السريع لرفع القدرة الاستيعابية لتوظيف المدخرات الوطنية توظيفاً رشيداً خلال الفترات السابقة وأن تأخير إنشاء سوق الأوراق المالية في بلادنا يمكن يعطيه متميزة واحدة فقط هي الاستفادة من تجارب كل الدول التي سبقتنا في هذا المضمار وتلافي السلبيات وإنشاء سوق الأوراق المالية يلبي حاجيتنا وطموحاتنا الوطنية ويستوعب التطورات الاقتصادية والتوجه الجديد للسياسة الاقتصادية الحرة ويعمل على تنمية الادخار وتوجيهها نحو الاستثمارات ، لذا لا بد من توفر الانسجام الكامل في التشريعات المختلفة التي لها علاقة وارتباط بإنشاء السوق المالية ونشاطاتها والتي يمكن أن تحفز وتلعب دور أساسي في قيامها أو توفر لها المناخ الملائم لنشاطها وتفاعلها مع الاقتصاد الوطني .

### الطلب والعرض

مشكلة أخرى يطرحها المراقبون الاقتصاديون بهذا الصدد ضمن قوائم التحدي وهي مسألة العرض والطلب على الأوراق المالية في اليمن والتي تتصف بالضيق والمحدودية نتيجة ثلاثة أسباب أساسية ذكرها الباحث نبيل العلفي في دراسة بعنوان (متطلبات إنشاء سوق الأوراق المالية في اليمن) تأتي البنية الهيكلية للمؤسسات الاقتصادية في مقدمتها أولاً إذ أن غالبية المؤسسات القائمة تعتبر شركات عائلية مغلقة أو شركات ومؤسسات حكومية وثانيا الصعوبات المرافقة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة من حيث الإجراءات الإدارية والقانونية المعقدة من جهة ومن جهة أخرى افتقادها لعنصر الحوافز المشجعة لها والكفيلة بزيادة عددها ونموها إلى ثقة جموع المستثمرين وصغار المدخرين وثالثاً الغياب الكامل لأوراق وأدوات الدين الخاصة القابلة للتداول.

لكن على الرغم من ذلك فإن التطورات التي تشهدها البيئة الاقتصادية والاستثمارية في اليمن. بحسب الباحث العلفي. تشير إلى وجود إمكانيات للعرض من الأوراق المالية بما يمكن من إنشاء سوق للأوراق المالية في اليمن ، وتستند هذه التقديرات على عدة عوامل تتمثل في طرح شركات ومؤسسات عامة للخصخصة والتي يتوقع أن تشكل أسهمها النصيب الأكبر من الأوراق المالية المتداولة في السوق حيث يتوقع أن تطرح الحكومة ما يقارب عشر شركات ومؤسسات للخصخصة ، ثم التوسع المحتمل في نشاط القطاع الخاص الناتج عن انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وتبنيها لفلسفة اقتصادية تشجع وتدعم القطاع الخاص في طرح أسهم بعض شركاتهم للاكتتاب العام رغبة منهم في تعزيز دورهم الاقتصادي ، فضلاً عن توجه الدولة في ضوء تجربة أذونات الخزانة نحو توسيع نطاق إصداراتها وفتراتها وتوجهها نحو توفير المزايا والإعفاءات المشجعة للمستثمرين لإنشاء الشركات المساهمة.

وتعتبر الأوراق المالية عصب الحياة للأسواق المالية بإعتبارها السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال وتلعب الأوراق المالية دوراً هاماً في توفير المال اللازم للشركات العامة والخاصةو تعتبر سوق الأسهم في السعودية أكبر سوق مالية في الدول العربية حيث بلغت القيمة السوقية في نهاية 1996م حوالي (46) بليون دولار من إجمالي القيمة السوقية المالية العربية البالغة نحو (108) بليون دولار وتأتي بعدها الكويت بنحو (21) بليون دولار وبعدها مصر بحوالي (14) بليون دولار وفي بلادنا كانت دراسة نفذت بدعم من صندوق النقد العربي والبنك الدولي بهذا الشأن رشحت خمس شركات حكومية وخاصة قطاعات الأسمنت والأدوية والمواد الغذائية والاتصالات كنواة أولية للسوق.

### المزايا والفوائد

وأن لتحقيق عملية تنمية وتطوير السوق المالية ، ولقيام سوق نظامية للأوراق المالية عدد كبير وهام من المزايا والفوائد الاقتصادية لليمن لعل أهمها :

تشجيع وتعزيز مستوى ومعدل عملية الادخار والاستثمار في الاقتصاد اليمني بدلا من لجوئها إلى التمويل التضخمي ، وتوسيع وتعميق النظام المالي وإدماج الوساطة المالية التقليدية بالنظام الرسمي ، وتمثل السوق عاملاً هاماً لنجاح برنامج الخصخصة في الاقتصاد اليمني وكما تعمل على خلق شعور بالطمأنينة لدى المستثمرين المحليين والأجانب في مصداقية توجه الدولة وجديتها في الأخذ بنظام السوق لكي يحسن المناخ الاستثماري العام ويحفز عملية تدفق رؤوس الأموال الخارجية الخاصة وعودة رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وأيضا الاستفادة من الفرص والابتكارات والتطورات في السوق المالية الدولية وما يصاحبها من ظهور وخلق أدوات مالية واستثمارية بصورة مستمرة والمساهمة في زيادة فعالية السياسة النقدية والمالية ورفع كفاءتها في تحقيق أهدافها ورفع الوعي الادخاري والاستثماري في المجتمع اليمني.

### مقومات ضرورية

ولقيام سوق مالية في اقتصادنا ، يؤكد خبراء الاقتصاد على ضرورة وأهمية توافر مجموعة من الشروط والمقومات لإنشاء السوق ولعل أهم هذه الشروط والمقومات تلك التي يحددها داوود عثمان أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء ومنها :

اقتصاد وطني يتميز بالنمو المتواصل والمرتفع واستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي والبيئة السياسية وكذلك سياسات حكومية تشجع القطاعات الخاصة والاستثمار الخاص وأيضا بنية أساسية هيكلية تنظيمية ومحاسبية وإدارية وإشرافية متطورة ، وقطاع أعمال متطور ومنظم وانتشار الشركات المساهمة ووجود عدد كافي من المستثمرين لضمان كفاية الطلب على الأوراق المالية، وتطور خدمات إدارية للاستثمار والمحافظ الاستثمارية والاستشارات المالية وتحليل السوق والمخاطر ومنها أيضا إطار قانوني وتشريعي ومؤسسي يضمن التعامل العادل وحقوق ومصالح المتعاملين والإفصاح الدقيق عن المعلومات وشفافيتها لتشجيع المنافسة وخلال هذه الفترة فقد توفرت العديد من المقومات إلى حد كبير أولها استعادة قدرة الاقتصاد اليمني على النمو وتحقيق معدلات مرتفعة منه بعد عدة سنوات من التراجع والتدهور في الأداء الاقتصادي ومن ناحية أخرى تحقق خلال السنوات الأخيرة بعد تطبيق برنامج الإصلاح قدرة كبيرة من الاستقرار على المستوى الكلي وفي الوقت الحاضر تتبنى الحكومة إستراتيجية للتنمية تعتمد على القطاع الخاص وتشجيع المستثمرين والاستثمارات الخاصة وزيادتها وزيادة دورها في الاقتصاد القومي وأيضاً قيامها بتنفيذ برنامج الخصخصة يهدف إلى نقل العديد من المشروعات العامة إلى القطاع الخاص إدخال النظام الديمقراطي والتعددية السياسية ومن المتوقع أن يزداد تحسن البيئة السياسية والاستقرار السياسي في المستقبل مع ترسيخ التجربة وتراكم خبرة الممارسة الديمقراطية ومع ذلك لا يكفي ما تحقق في هذه المقومات لقيام السوق فهناك حاجة إلى تطوير قطاع الأعمال المنظم وتشجيع شركات المساهمة في اليمن على طرح أسهمها للاكتتاب العام وتشجيع مؤسسات الادخار التعاقدي وشركات التأمين وصناديق المعاشات على المشاركة في السوق وكذلك هناك حاجة إلى تشجيع إنشاء المؤسسات المتخصصة في ترويج الإصدارات وتقديم الخدمات والاستشارات المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية وغيرها ويقول الدكتور / علي البحر يجب أن تكون الشركات ذات ملكية عامة أو مساهمة واعتبر الشركات المساهمة تجربة محدودة جداً ويمكن أن نستثني منها تجربة البنك اليمني للإنشاء والتعمير باعتبارها شركة مساهمة رائدة وكذلك البنك الأهلي التجاري في عدن ، ويمن موبايل .

### الشفافية مطلوبة

ويؤكد الدكتور / البحر في هذا الصدد على أمر غاية في الأهمية هو ضرورة وجود

**خبراء : نمو الاقتصاد الوطني وتبني إستراتيجية التنمية وتحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي خطوات جادة على طريق إنشاء سوق أوراق مالية في اليمن**

## غرس خمسين ألف فسيلة نخيل في وادي حضرموت

سيئون / سبأ :

أوضح وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء أحمد جنيد الجنيد أنه سيتم خلال الفترة القريبة القادمة غرس خمسين ألف فسيلة نخيل في وادي حضرموت ضمن منحة فخامة رئيس الجمهورية بغرس مليون نخلة على عدة مراحل في المحافظة لدعم المنتج الزراعي، مستعرضا ما تحقق في محافظة حضرموت من مشاريع تنموية عملاقة في مجالات البنى التحتية.

حيث ناقش المكتب التنفيذي بوادي حضرموت والصحراء في إجتماعه أمس برئاسة وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عدداً من القضايا التنموية التي تهم مواطني الوادي والصحراء.

وركز الاجتماع أيضا على وضع ضوابط الانضباط في الدوام الرسمي خلال شهر رمضان المبارك، من خلال العمل بالضوابط الخاصة به، وتكليف الجهات المعنية بمراقبة أسعار السلع الأساسية في الأسواق المحلية، وضبط المخالفين وإحالتهم إلى الجهات الأمنية والقضائية لمحاسبتهم.

كما أشاد الجنيد بجهود محطة البحوث الزراعية على البحوث التي أجرتها على محصول القمح لزيادة إنتاجه بحيث يصل إنتاج الهكتار الواحد إلى عشرة أطنان.

من ناحية أخرى التقى وكيل المحافظة مدراء عموم مديريات سيئون والقطن وتريم وساه والسوم وثمود ورماه والعبر وحريضة ورخية وتم في اللقاء مناقشة الآليات المناسبة لبيع مادتي القمح والدقيق من قبل المؤسسة الاقتصادية على المستهلك في تلك المديريات وضمان إيصالها له بعيدا عن الوسطاء.

وأكد وكيل المحافظة على أن تلعب السلطات المحلية في المديريات دورها في مراقبة الأسعار خلال الشهر الفضيل، ومحاسبة المخالفين من التجار.